عدم الاستقرار وأثره في التنمية: العراق انموذجاً

ا. د. عامر هاشم عواد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

https://doi.org/10.61353/ma.0070035

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٣/٤ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/٥/٢٢ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/١٢/٣١

يتناول البحث دراسة العلاقة بين عدم الاستقرار وأثرها على عملية التنمية ، وهو يركز على تلك العلاقة السلبية التي تؤدي إلى تأخر عملية التنمية، ولذلك عندما ذهبت بعض الدول نحو النجاح الاقتصادي ، استثمرت ما توفر لها من استقرار في الجوانب المختلفة. أما العراق فإنه عانى كثيراً من التأثير السلبي لعدم الاستقرار، الأمر الذي أفشل نجاح الخطط التنموية الثلاث التي وُضعت، ابتداءً من العام ٢٠١٠ ولم يزل العراق يعاني من ذلك الفشل، الأمر الذي يستوجب معه تحقيق الاستقرار الشامل لإنجاح التنمية..

This study, in its theoretical and practical parts, dealt with the relationship between instability and development, which is a reciprocal inverse relationship. The greater the loss of stability, the more negatively affected development, and vice versa As many countries understand the importance of this equation, they have sought to achieve stability in its various forms, and then to adopt the line of accelerated development, and have achieved wide success in that. Therefore, the research focused on two important experiences in development and modernization, leading to sustainable development, which are the experiences of Brazil and South Africa.However, Iraq, in contrast to those two experiences, and due to the instability that has necessitated it since the change in 2003, has largely failed to achieve the required development, despite its monitoring of three development plans that have continued from 2010 to the present time 2021, affected by many reasons, all of which led to political instability. Economic and security .Overcoming this situation has become an imperative for the Iraqi government, and among the most prominent things that the government must confront with courage: the power of political parties to direct the economy, eliminate negative political conflicts, confront corruption decisively and courageously, reduce the influence of regional and international parties in the Iraqi affairs, draw up strategies Reality, seeking the help of international experts, monitoring the experiences of other countries, and benefiting from them, and courage in taking decisions. Certainly, if these things become available, Iraq is able to overcome the negatives of the current stage and achieve the desired development..

الكلمات المفتاحية: عدم الاستقرار، التنمية، العراق.

المقدمة

تعد التنمية هدفاً ذا قيمة عُليا لكل دولة يعاني اقتصادها من مشاكل معينة، إذ أن الهدف السامي يروم انتشال واقع الدولة من حالة متخلفة الى حالة أكثر تقدماً، ولننظر الى تجارب المانيا والبرازيل وجنوب افريقيا وسنغافورة وماليزيا وهي دول بعضها متقدم عالمياً وبعضها متقدم إقليميا، بعد أن كانت تمر بمراحل من التراجع على مستوى الاداء الاقتصادي.

إن والتنمية ـ وإن كان ظاهرها اقتصادي ـ إلا أنها واقعيا تلاصق كل فرع من فروع الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالصين مثلا لم تكن لتنجح في تجربتها التنموية التي بدأت عام ١٩٨٧ لولا نجاح الثورة الثقافية التي أطلقتها النخبة الحاكمة آنذاك. كما ان التجربة التنموية الناجحة في البرازيل لم تكن لتنجح لولا نجاح الثورة على الصعيد السياسي التي قادها الرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا. والتنمية الاقتصادية لم تكن لتنجح في ماليزيا لولا الثورة الاقتصادية التي أطلقها رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد.

ولكي تنجح التنمية تكون بحاجة لتوافر شروط عديدة، ابرزها الاستقرار بمختلف اشكاله، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالاستقرار شرط ضروري ولازم لنجاح التنمية، وفي حالة عدم توافره فإن الدول لن تحقق تقدماً أبدا، لأن الاستقرار يهيئ الارضية الناجحة لتطبيق مستلزمات التنمية. فالاستقرار السياسي شرط لازم للإتيان بحكومة قادرة على تحقيق شروط التنمية والانتقال بالدولة من كونها دولة فاشلة الى دولة ناجحة، والاستقرار الأمني ايضا حالة ضرورية نحو نجاح الاستثمار ونجاح التجربة التنموية، وكذلك الاستقرار الاجتماعي شرط لازم لوحدة المجتمع وتكاتفه والابتعاد عن الانقسامات الداخلية التي ترهق كاهل الدول.

اشكالية البحث : من المنطلقات أعلاه تأتي دراستنا لتعالج اشكالية العلاقة بين عدم الاستقرار والتنمية، وهو موضوع مهم جدا فيما يخص واقعنا المعاش في العراق، حينما أدى عدم الاستقرار الى تراجع الاداء الاقتصادي العراقي لسنوات طويلة حتى أصبح العراق من الدول الفاشلة .

ولمعالجة تلك الاشكالية يستوجب علينا الاجابة على الاسئلة الآتية :

١- ما العلاقة بين عدم الاستقرار والتنمية؟

٢- كيف استطاعت الدول أن تنجح في تجاربها التنموية؟

٣- كيف أثر عدم الاستقرار في العراق على التنمية؟

فرضية البحث: تبعاً لذلك ستحاول الدراسة اثبات فرضية، مفادها : كلما كانت الدولة تعاني من عدم الاستقرار أثّر ذلك سلباً على عدم التنمية فيها والعكس صحيح.

هيكلية البحث: سينقسم البحث الى قسمين: القسم الأول، هو القسم النظري والذي يتناول موضوعي الاستقرار والتنمية والعلاقة بينهما، والقسم الآخر هو التطبيقي الذي سيتطرق الى بعض التجارب التنموية في بلدان مختارة (البرازيل وجنوب افريقيا)، ثم تذهب الدراسة الى موضوع العراق ودراسة عدم الاستقرار وأثره على التنمية فيه.

المبحث الأول: القسم النظري

لا يخفى أن العالم برمّته يعيش اليوم تحديات خطيرة تؤثر سلباً على ديمومة انتاجيته، والتحديات بعضها عالمي الانتشار مثل تحدي الارهاب الدولي العابر للحدود، الذي أطبق في مناطق معينة على استمرار عملية التنمية، وفي مناطق أخرى أسهم الى حد كبير في تراجعها بسبب آثاره السلبية المتراكمة.

إن الإرهاب هو جزء صغير من حالة أكبر، ألا وهي عدم الاستقرار، فإذا كان الإرهاب يفضي لعدم الاستقرار بوصفه يتبنى العنف منهجاً للوصول لمراميه، وهو العنف المرتبط بفقدان الأمن، فإن عدم الاستقرار قد لا يكون أمنياً فقط، وانما يتضمن أشكالاً مختلفة، منها ما هو سياسي ومنها أمني .

ولغرض التحليل العلمي لهذا القسم، سنعمد الى تناوله عبر ثلاث فقرات رئيسة:

المطلب الأول : عدم الاستقرار: معناه ومظاهره

يشير عدم الاستقرار ـ بشكل عام ـ الى ضد الحالة الطبيعية المألوفة والمتواترة، فكلمة العدم في اللغة العربية تعني نقيض الشيء، بالتالي فإن تناول عدم الاستقرار يتطلب منا معرفة الاستقرار أولاً ، لأنه يمثل الثوابت الحقيقية التي تسعى الأنظمة السياسية إلى ترسيخها في المجتمع، وفي بنية النظام السياسي من أجل القيام بعملها من خلال مؤسساتها السياسية والدستورية ، وفي هذا الصدد ، ينظر البعض للاستقرار على انه " قدرة النظام السياسي على إدارة مؤسساته السياسية بطريقة تؤدي الى انفاذ القانون والأمن والسلام داخل المجتمع وتجنب العنف ، وهذا يعني قدرة المؤسسات الحكومية على التكيف مع المتغيرات وقدرته ايضا على توظيف و استغلال الظروف خلال الأزمات التي تتعرض لها في الاتجاه الذي يحق لها نجاحًا من حيث الأداء من خلال احتواء الأزمات والتحديات القائمة والتركيز على عدم استخدام العنف" .[١]

وفي اللغة، فإن الفعل استَقرَّ يعني ثبتَ وسكنَ، بالتالي فالاستقرار هو مرادف للثبات والسكون ، وفي المعنى هو السكينة وعدم التبدل السريع [٢]. وعليه فإن عدم الاستقرار سيصبح الحالة العكس، أي عدم الثبات ، التغيير المتسارع من حال الى حال آخر، في الدلالة السلبية للتغيير وليس الدلالة الايجابية. وتبرز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي عند وجود خلل وأزمة في العلاقات بين وحدات النظام الاجتماعي، مما يؤدي إلى الضعف والانحلال في بيئة المجتمع نتيجة لخطورة الصراعات الاجتماعية ، ويرتبط هذا الوضع بطبيعة المؤسسات السياسية والقانونية ومدى تأثير وفعالية أداء هذه المؤسسات لعملها وتقديس الحاجات والمطالب الشعبية. ولما تدخل سلطة الدولة دائرة الأزمة وتبدأ في التآكل أمام هذه المطالب المتزايدة ، عندها سيكون هناك المزيد من القوى السياسية والاجتماعية، نتيجة التصادم بين المؤسسة السياسية والمجتمع ، الأمر الذي سيؤدي الى الدخول في دائرة العنف والصراع وعدم استقرار المجتمع السياسي ، ووفقًا لهذا المنظور يتم تحديد عدم الاستقرار السياسي بأنه عجز النظام السياسي عن التعامل مع الأزمات التي تواجهه أو إدارة الصراعات القائمة داخل الميدان ، وهو فشل النظام السياسي في استجابته للاعتراضات والصدامات المستمرة في المجتمع مما يؤثر على وجوده وشرعيته وقدرته على فرض وتنفيذ القانون . وهذا قد يقود الى التدهور الأمني وهو أحد مظاهر ومؤشرات عدم الاستقرار السياسي في البلاد ، حيث تشهد الدول غير المستقرة أوضاعًا أمنية متدهورة وغير مستقرة مع تصاعد العنف داخل المجتمع. خاصة في فترات الانتقال والتحول السياسي من نظام إلى آخر. [٣]

وبالنتيجة، فإن عدم الاستقرار كما قلنا سيصبح مرتبطاً بالتغيير نحو الاسوأ، رغم ان الفيلسوف اليوناني أرسطو لم يذكر مظاهر عدم الاستقرار وعلاقته بالتغيير من حيث السلب فقط، بل ربطه أحيانا بالجانب الإيجابي إذا ما نجح التطبيق، فهو يرى ان هذا الارتباط يأتي عبر أمرين:[٤]

الأول ويتعلق في إمكانية التغيير في بناء الدولة ، كالتغيير من الديمقراطية إلى الأوليغارشية أو العكس أحدهما إلى الحكومة الدستورية وبالعكس .

الثاني ويتعلق بتغيير الأشخاص في الحكومة ، وهو تغيير في الموقف السياسي وليس في تنظيمات الدولة أو تغيير في الدرجة .

ومن ثم فإن التطبيق الصحيح هو الحد الفاصل هنا بين التغيير والاستقرار من عدمه، فالعراق انتقل من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي وهو تغيير يفترض أن يكون ايجابياً لكن سوء التطبيق أفضى لعكس ذلك فترافق مع هذه الانتقالة حالة من عدم الاستقرار.

و يمكن إيجاز مظاهر عدم الاستقرار السياسي كما اتفق عليه معظم الباحثين بما يأتي : [٥]

أ . طريقة تداول السلطة .

ب . تدفق الهجرة الداخلية والخارجية .

ت- عدم الاستقرار الحكومي والدستوري .

ث- دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية

ج . الثورات

ح . الحروب الأهلية .

أما ابرز مؤشرات عدم الاستقرار الداخلية في الدولة التي تسهم في عدم استقرار النظام السياسي هي كما يأتي: [٦]

أ . عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة .

ب . عدد الاضطرابات العامة .

ت . وجود حرب عصابات

ث . عدد أعمال الشغب داخل النظام السياسي .

ج . عدد الأزمات داخل البناء السياسي

أما أبرز مؤشرات عدم الاستقرار الخارجي التي تسهم في عدم استقرار النظام السياسي هي كما يأتي:[٧]

١- عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدولة .

ب . عدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة

ت . عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها

ث . عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة

ج . عدد المرات التي استدعي فيها سفراء الدولة أو طرد السفراء الأجانب فيها

ح . عدد الاتهامات التي وجهت للدولة .

وبشكل عام، فإن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تأتي بتفاعل مجموعة عوامل تنبع من البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي ومن هذه العوامل:

١- التفاوت الاقتصادي الاجتماعي، إذ تتفاوت معدلات النمو والتطور الاقتصادي داخل البلد الواحد ، مما يؤدي بفئات الشعب المعدومة بالشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي .

٢- ب . عدم التكامل القومي وأزمة الاندماج : إن عدم التكامل يجعل المجتمعات أكثر تهيئا لوقوع أعمال العنف نتيجة تعثر النظام السياسي في تقديم الحلول للمشكلة وهذا يكرس لدى الاقليات تبريراً معنوياً جاهزاً لممارسة العنف

٣- ت . التأثير الخارجي للدولة العظمى على مصالح الدول الأخرى ولاسيما النامية ، و تحديداً في ظل افتقار السياسة الخارجية للأخيرة إلى الاستقلال الذاتي .

٤- ضعف المأسسة : إن عجز الأنظمة السياسية ذات المستوى المنخفض من المؤسساتية يمكن أن يتولد منها نتائج سياسية تصعّد من وتائر عدم الاستقرار السياسي : .[٨]

المطلب الثاني: التنمية

يعني مفهوم التنمية قدرة المجتمعات على تحقيق مستويات الرفاه والعيش السعيد لأجيالها الحالية والقادمة وتطوير نوعية الحياة لهم، عبر تلبية الحاجات الراهنة للمجتمع عن طريق الاستخدام المعقول والرشيد للموارد المتاحة، من اجل ضمان حقها حتى مع نقص الموارد الذي قد يصيب الدولة مستقبلا.[٩]

وتقوم التنمية المستدامة على ثلاث ركائز أساسية وهي: تحقيق الرفاهية للمجتمع، ونمو الاقتصاد ، والحفاظ على البيئة، وتتطلب التوصل الى توازن بين تلك الركائز وتوجيه المجهود التنموي نحو تحقيق الرفاهية الاجتماعية بطريقة عادلة .[١٠]

لقد شكلت التنمية هاجساً مستمراً لكثير من الحكومات والمنظمات والهيئات الدولية ، لاسيما بعد تفاقم أزمات الجوع والفقر والأمية والتخلف وارتفاع وتيرة التطرف والإرهاب في الكثير من الدول وزيادة معدلات النزوح باتجاه المدن أو الهجرة باتجاه الدول الغنية ، مما دفع بحكومات الدول الفقيرة والنامية إلى المباشرة

في وضع الخطط الرامية إلى تحسين معدلات التنمية البشرية. وتعد التنمية البشرية هي الركيزة التي تقوم عليها التنمية ولاسيما التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، على اعتبار أن غاية التنمية وهدفها هو العنصر البشري.

إن مفهوم التنمية البشرية الحديث يرتبط بتوفير الحياة الأفضل بما يتطلب ذلك تحقيق الاحتياجات الأساسية للأفراد، وهناك منحى جديد لقياس مستويات التنمية البشرية في مختلف دول العالم قد تم تطويره من قبل البرنامج الإنمائي (UNDP) يقوم على أسس بناء مقياس نسبي يعتمد على إعطاء أوزان متساوية لثلاثة مكونات أساسية وهي مؤشر الصحة ومؤشر التعليم ومؤشر الدخل الفردي، وسيتم تناول هذه المؤشرات كالاتي[١١]

١- مؤشر الصحة : ويمكن قياسه عن طريق توقع الحياة عن الولادة ، وعن طريق معدل وفيات الأطفال الرضع أو وفيات الأطفال دون سن الخامسة ، إذ إن هذه المؤشرات مهمة لقياس مستوى الصحة . وتعد الصحة من المؤشرات المهمة للتنمية البشرية لأنها تعبر عن قدرة الإنسان العضلية والعقلية التي لها علاقة بالحالة الغذائية للفرد ، مما يعطي مدلولاً عن حالة التنمية البشرية وقدرة الفرد على الانجاز التنموي الفعال.

٢. مؤشر التعليم : ويقاس هذا المؤشر عن طريق معرفة معدل القراءة والكتابة للبالغين ، وبعض المؤشرات الأخرى مثل عدد العلماء والفنيين لكل (١٠٠٠) نسمة من السكان ، أو نسبة خريجي التعليم العالي ، كنسبة من الفئة العمرية المقابلة لها ، أو نسبة المقيدين في المرحلة الابتدائية والثانوية والتعليم العالي بوصفه نسبة من عدد السكان أو نسبة التلاميذ إلى المدرسين ، ويعد مؤشر التعليم العامل الأهم في أي بلد في ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية لأنه يزيد من قدرات ومهارات الإنسان الفكرية. ويعد التدريب على البرامج التعليمية الحديثة والتطور التقني المتقدم هو الأساس في زرع بذرة التنمية وقطف ثمارها في آن واحد، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق نظام تعليمي قائم على أسس رصينة وصحيحة .

٣. مؤشر الدخل والمستوى المعيشي : يستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، على الرغم مما يثيره هذا المؤشر من تحفظات عند استخدامه للتعبير عن مستوى رفاه الناس.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستقرار والتنمية

يتطلب جوهر الأمن الاقتصادي البحث عن النموذج الجديد للدولة القوية التي تضبط المسارات الاقتصادية والاجتماعية بوسائل ضبط وإدارة وتنظيم عن طريق شراكة لا تهمل على المدى القصير مصالح المدى الطويل ، بمعنى أن لا يجر الطمع في مكاسب صغيرة وظرفية إلى إغفال الأهداف الاستراتيجية التي تعني مستقبل شعبها ومكانتها الاقتصادية ، من خلال إقامة مشاريع الشراكة الحقيقية بين مؤسساتها الوطنية والشركات العالمية ذات الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا الحديثة المنتجة للثروة[١٢] . لذا لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها الاقتصادي ، إلا إذا ضمنت حداً معيناً من النظام ، والاستقرار في الداخل ، الأمر الذي لا يمكن أن يستمر ، دون حد معين من التطور الاقتصادي والتنمية ، فالأمن الاقتصادي الحقيقي للدولة ، ينبع من معرفتها بمصادر قوتها ، واستغلالها أحسن استغلال ، لتحقيق أهداف الأمة ، وهذا ما يعبر عنه بالقدرة ، في الميادين المختلفة ، ثم تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية ، فتكون محصلتها المتراكمة لزيادة هذه القوة ، هي الدرع الحقيقية للأمن . ولذلك يتضمن البعد الاقتصادي عنصرين مهمين هما[١٣]

١- إن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة .

٢- تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق مستوى مناسب من الاكتفاء الذاتي يمكن الدولة من تجنب إمكانية الضغط عليها من الخارج.

إن المقوم الاقتصادي يعد من أهم المقومات المؤثرة على الأمن الوطني للدولة، إذ تقاس قوة الدولة سياسياً وعسكرياً بمدى قوتها الاقتصادية ، والاقتصاد يبني بالأساس على عوامل مختلفة تتوزع على حجم الموارد ونشاطات السكان وعلى الدخل القومي الإجمالي للدولة ،كما أن تعدد وتنوع المقوم الاقتصادي وإمكانية استثماره بشكل جيد عادة ما يستخدم للتمييز بين الدول الغنية والفقيرة ، إذ أن إمكانية الحصول على كميات كافية من المواد الخام ومصادر الطاقة على جميع أنواعها تعد بمثابة دلائل على قوة الدولة ،كما أن قوة الدولة المالية وأرصدتها تظهر هنا كعنصر أساسي في إمكانية سيطرتها على الموارد الطبيعية[١٤] . ومن هنا فإن الدول الناجحة هي تلك الدول التي تستغل مواردها المتاحة لتفعيل العامل الاقتصادي لإحداث تنمية حقيقية ترتقي بالبلد وتنعش تطلعات السكان وتحقق لهم مطالبهم.

وعند تفسير التهديدات المواجهة للدولة، نقف هنا أمام تفسير المدرسة المعاصرة (التنموية) التي يرى أصحابها أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضا على التهديد الداخلي ،

ويقدمون نظرة أوسع بخصوص الأمن القومي الذي يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية ، وتقوم هذه المدرسة على اتجاهين أساسين هما : أمن الموارد الحيوية والاستراتيجية ، والتنمية الاقتصادية . ويعرف لورانس كرانس (Laurence Kranse) وجوزيف ناي (J . Nay) الأمن الاقتصادي بأنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية ، كما يمكن إضافة قدرة الدول أعلى رسم سياساتها الاقتصادية دون إملاءات خارجية. أما روبرت ماكنمارا (Robert Mac Namara) فيرى أن الفقر والتخلف عاملان أساسان للتمرد بخاصة في الدول النامية ، حيث عرف الأمن بأنه يعني التنمية[١٥] ، فالأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه ، إن الأمن هو التنمية ومن دون تنمية لا يمكن الحديث عن الأمن .

المبحث الثاني: القسم التطبيقي

المطلب الأول: الاستقرار وأثره في نجاح تجارب تنموية عالمية

اتجهت شعوب ودول عدة إلى اطلاق نماذجها بالتحديث، للخروج من واقعها، واعادة التكييف وفقاً لمقتضيات العصر الذي تعيشه.

ولم يأتِ ذلك التوجه لظروف داخلية فحسب، انما كان للظروف الخارجية تأثيرها في بعض النماذج، لدول اختطت مسار التحديث.

واحتاجت الدول التي أخذت بمسار التحديث، استخدام وسائل متعددة، إلا أن أهمها كان عبارة عن اجراءات داخلية، وتصحيح للعلاقات الخارجية، وأهم أدواته هي:

١) الاهتمام بالتعليم، فالتعليم أهم الخطوات لتغيير الواقع وبناء واقع جديد.
٢) الاهتمام بالثقافة، والثقافة هي الأساس الذي يمكن من خلاله ان يكون للتعليم قدرة على اداء مهامه في التحديث.
٣) الاهتمام بتصحيح مسار العمل السياسي، لأن السياسة هي البيئة الحاضنة لكل من التعليم والثقافة، وبإمكان السياسة أن تسهل اطلاق التحديث، وبإمكانها أن تعيق اتمامه.

وتبعاً لذلك فإننا سنتناول تجربتين في التنمية كان للاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي دور كبير فيهما ومن قارتين مختلفتين، وهما تجربة البرازيل وتجربة جنوب افريقيا.

أولاً: تجربة البرازيل.

يذهب الاكاديمي أندرو فيشر، في تقييم التجربة التنموية البرازيلية بالقول: "تبيّن حالة البرازيل المناقضة للحالة السابقة القيود التي تعاني منها البلدان المتأخرة في التحول للتصنيع في غياب الإمدادات الكافية من التمويل المستقر والمعقول التكلفة. كانت السبعينيات هي الفترة الاستثناء الوحيدة التي شهدتها البرازيل من هذه القاعدة، وذلك عندما مرّت البلاد بأوضاع ماليّة سخيّة رغم التراجع الحاد بعد أزمة الديون عام ١٩٨٢. ولم تعانِ البرازيل إلا من ارتفاع كلفة أسعار النفط كسبب للعجز التجاري، إلا انها اتجهت للتوسيع ببدائل الطاقة المنتجة محليا: الطاقة النووية والكهرومائية وغيرها من الطاقة البديلة المتجددة، ولجأت الدولة بعد العام ١٩٨٢ إلى تحويل الديون إلى استثمارات، والتوسع بقبول الاستثمارات الاجنبية للنهوض بالاقتصاد الوطني، ووصل حجم التدفق إلى مستويا كبيرة، حتى اصبح نحو ٩٢% من سوق السيارات البرازيلي مملوكاً لمستثمرين أجانب، وفقاً لإحصاءات العام ١٩٩٥" [١٦]

إن أشهر رواد التحديث في البرازيل هم اثنان، وهما: الرئيس إميليو غاراستازو ميديسي (كانون الاول ١٩٠٥- تشرين الاول ١٩٨٥) الذي تولى الحكم بين ١٩٦٩- ١٩٧٤، والرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (تشرين الاول ١٩٤٥- ..) والذي تولى الحكم بين ٢٠٠٢- ٢٠١١، اما الرئيس الرئيس إميليو غاراستازو ميديسي فانه انطلق بدعم تأسيس الصناعات التي يمكن ان تقدم دعماً حقيقياً للاقتصاد البرازيلي، ورفع الناتج المحلي بمعدلات كبيرة، مما قلص من مستوى الفقر والأمية [١٧] . أما الرئيس لولا دا سيلفا، فانه تولى الحكم والبرازيل قد شهدت بعض الارتباك الاقتصادي بفعل السياسات الاقتصادية السلبية التي عاشتها نهاية التسعينات، وعمل الرئيس لولا دا سيلفا على ايجاد حلول لمشاكل البلاد الاقتصادية، فالرئيس السابق للبرازيل كاردوسو ترك للرئيس لولا دا سيلفا تركة ديون كبيرة، وخطة بالاعتماد على أسواق المال أسهمت بإضعاف النمو في البرازيل، فارتفع التضخم وارتفع معدل الفقر والأمية، نسبياً، وهو ما دفعه إلى تنفيذ برنامج اصلاحي يقوم على [١٨]

أ- برنامج التقشف، وفقاً لخطة مشتركة مع صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة في الاقتصاد البرازيلي التي ظهرت مستهل القرن الواحد والعشرين، مقابل قروض بلغت ٢٠٠ مليار دولار بصيغة استثمارات مباشرة بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠١١، وتسببت تلك الاستثمارات بتحقيق نسبة نمو تجاوزت الـ ٦% خلال تلك المدة، وارتفعت الطاقة الإنتاجية للدولة ، وقلّت البطالة والفقر، وارتفع حجم احتياطي العملات الأجنبية الذي صارت تملكه البرازيل.

ب- تغيير سياسات الاقتراض، اذ تحولت البرازيل إلى سياسة منح القروض للمستثمرين المحليين لإطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة في البلاد، وهو ما أسهم بخفض ٨٠% من مستوى البطالة القائم قبل عام ٢٠٠٢، كما ارتفع نسبة متوسط الدخل بنسبة ٦٨% بين عامي ٢٠٠٢- ٢٠١١.

ج- التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن، نفذت الحكومة برامج طموحة لرفع انتاجية أسواقها من المواد الغذائية، حتى أصبحت من المصدرين المهمين في العالم، خاصة على صعيد البن وأنواع من الفواكه، واتجهت في العام ٢٠٠٣ إلى توسيع استثماراتها في اسواق الطاقة والتعدين، وهو ما أسهم بارتفاع صادراتها للعالم وتقليل وارداتها.

د- التوسع في الصناعة، وخاصة في حقل صناعات: تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، أي التي لا تتطلب مستوى متقدماً من الخبرات التكنولوجية، واتجهت إلى تطوير دخولها إلى حقل الصناعات فائقة التكنولوجيا، مثل: صناعات السيارات والطائرات، حتى أصبحت شركة (امبراير Embraer)، لصناعة الطائرات المدنية ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية في العالم بعد إيرباص وبوينغ، وحجم سوقها نحو ٣٧% من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا اللاتينية عام ٢٠١٠.

هـ- تنشيط السياحة، إذ أخذت تهتم البرازيل بهذا الحقل، حتى يسهم بتعريف العالم بالدولة وصناعاتها وثقافاتها، ويوفر فرص عمل اضافية، ويدر عملة أجنبية، وتدفق على البلاد نحو ٥ ملايين سائح في عام ٢٠٠٥ فقط، وهو ما يجعل البرازيل بالمرتبة ٤٢ عالميا، وهي مرتبة ما زالت متدنية قياساً بدول أخرى مثل المكسيك التي تدفق اليها نحو ٢٢ مليون سائح في ذات العام.

و- برنامج الإعانات الاجتماعية، ورفع مستويات الدخل، وقد وسع الرئيس لولا دا سيلفا من تلك الاعانات من نحو ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلى عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١,٩% منه، مستهدفاً الأسر الفقيرة، بمنحها نحو ٤٠% من الحد الأدنى للأجر في البلاد شهرياً، وبلغ عدد المستفيدين منه نحو ١١ مليون أسرة،

أو ٣٣% من الشعب البرازيلي، وهو ما تسبب بحراك اجتماعي مهم في البلاد، اذ قلص الفقر إلى أدنى مستوى ممكن، واتجه الرئيس إلى رفع الحد الأدنى للأجور بنحو ٣٢% في العام ٢٠١٠، واتجه إلى تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية، أي أن سياسة الحكومة قامت في منظورها للعدالة الاجتماعية لرفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء الإعانات للأسر الفقيرة، وليس عن طريق تبنى سياسات التأميم.

ز- برنامج التكتلات الاقتصادية، وحتى تقوم بدعم الاقتصاد، اتجهت الحكومة البرازيلية إلى تشكيل ما عرف بـ: البريكس BRICS، عام ٢٠٠٩ مع كل من: روسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا، وهذه الدول تملك أكبر اقتصاديات نامية في العالم، وحجم أسواقها كبيرة جداً تقارب الثلاث مليارات انسان، وناتجها المحلي الاجمالي يزيد على الناتج المحلي للولايات المتحدة ويتوقع إن تبلغ الصين المرتبة الأولى في الاقتصاد العالمي وتليها الهند والبرازيل في منتصف القرن الواحد والعشرين.

ح- الانتقال من استراتيجية النمو الشاملة إلى استراتيجية دعم أهداف التنمية المستدامة، وهو اتجاه يقوم على ادراك أهمية وضعها لمنظومة المناخ في الأرض بحكم وجود غابات الأمازون، وهو اتجاه دفع البرازيل بعد أن أقامت قاعدة صناعات وطنية كبيرة إلى الاتجاه إلى دعم عملية صناعات مختلفة لا تضر بالبيئة، وتقوم على دعم حضور الطاقة البديلة والاستثمار في التكنولوجيا عالية الكثافة في المعلوماتية، والاهتمام بالبيئة، والاهتمام بالتعليم عبر رفع الانفاق عليه من ٣,٨% من الناتج المحلي الى نحو ١٠%، في خطة عام ٢٠١٠[١٩]

ورغم كل ما حققته البرازيل على صعيد نهضتها خلال العقود السبعة التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية، إلا أنها تدرك أن هنالك معوقات تقف في وجه نهضتها ترتبط بعدم الانغماس بالمشاكل السياسية الدولية والاقليمية، والتركيز على البعد الاقتصادي، إذ أكدت سياسات الدولة على: تعزيز النهوض بالاقتصاد الوطني، وتعزيز التكامل في الاطار الاقليمي، إذ شجعت على تأسيس: UNASUR أي اتحاد دول أمريكا الجنوبية في ايار ٢٠٠٨، بهدف دعم التكامل وتعزيز العلاقات بين دول أمريكا الجنوبية، والتعاون المتعدد الأطراف، وعدم الصدام مع المصالح والسياسات الأمريكية (رغم ان الرئيس لولا سيلفا) اقترح عام ٢٠٠٨ على دول أمريكا اللاتينية إنشاء حلف اقليمي يوازي حلف الناتو، وهو ربما يعكس طموح برازيلي مستقبلي للزعامة في امريكا اللاتينية، بحكم أن القدرات العسكرية البرازيلية تعد الاكبر من بين كل دول امريكا اللاتينية، إذ تنفق نحو ٢٤,٦ مليار دولار عام ٢٠١٥، وهي بالمرتبة الحادي عشر عالمياً أو ١,٣ % من حجم الانفاق العالم، وهي من بين الدول الكبرى المصدرة للسلاح عالمياً[٢٠]

مما تقدم يمكن القول إن أهم ما في تجربة البرازيل في التحديث والتنمية هي: أ- الاعتماد على تعزيز مكانة الاقتصاد، ب. الاهتمام بالتصنيع، ج. تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي للنهوض الاقتصادي، د. العمل على تحقيق التنمية المستدامة كهدف سياسي واقتصادي وانساني، و أخيرا العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية.

ثانياً: تجربة جنوب افريقيا في التنمية

إن أهم ما يتحدد بتجربة التحديث لجنوب افريقيا هو انتقالها من التنمية والتصنيع والسياسة المغلقة في إطار سياسة الفصل العنصري، إلى التنمية والتصنيع والديموقراطية في ظل سياسة التسامح، فنظام الحكم الذي تولى ادارة البلاد (بزعامة الحزب الوطني الافريقي) في ايار ١٩٩٤، بعد أن اعلن عن تشكيل لجنته للحقيقة والمصالحة، سرعان ما اتخذ مبدأ التسامح، بدلا من الانتقام، وفضل التكاتف لإعادة بناء البلاد، وهو ما يفيد انه تقبل الواقع القائم وحاول جعل البلاد ومقوماتها وإمكاناتها قادرة على النهوض، فكانت تجربة التحديث في البلاد ذات خصوصية عن باقي التجارب الأخرى في العالم.

وذهب الدكتور محمد صادق إسماعيل، في كتابه (تجربة جنوب أفريقيا: نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية)، للقول: إن تجربة النهوض بواقع البلاد بدأت باتفاق كل من زعيم الاقلية البيضاء دو كليرك الذي تسلم السلطة عام ١٩٨٩، وزعيم حزب المؤتمر الوطني الافريقي نيلسون مانديلا، على إحداث انتقال شامل نحو الديموقراطية، بدأ باقرار دستور جديد للبلاد عام ١٩٩٣، وتم التفاوض بين الطرفين على قضية العفو عن مرتكبي الجرائم المرتبطة بسياسة الفصل العنصري خلال المرحلة السابقة على عام ١٩٩٠، وتم الاتفاق على العفو عن الجرائم ذات الصبغة السياسية، وقد صادق البرلمان في البلد على قانون: دعم الوحدة الوطنية والمصالحة في تموز ١٩٩٥، وتم الشروع بأعمال اللجنة في كانون الأول ١٩٩٥، وانتهت من أعمالها في تشرين الأول ١٩٩٨، وكان ذلك التقرير انهاء رسمي لحقبة امتدت لعدة عقود من سياسات الفصل العنصري، وأسست لإطلاق جنوب افريقيا لمشروعها في التنمية الاقتصادية، الذي مكّنها في العام ٢٠٠٨ من أن تمنع تداعيات الأزمة المالية العالمية عنها، اذ وقف اقتصاد جنوب افريقيا قوياً دون أن يتأثر بالأزمة التي ضربت العالم عام ٢٠٠٨، ليحقق نمواً بلغ معدله ٤,٨% واستطاعت البلاد أن تقدم تجربتها في التنمية بما يناسب خصوصية هذه البلاد".[٢١]

إن أوضاع جنوب افريقيا، خلال المدة بين عامي ١٩٩٤- ٢٠٠٥، ورغم الانهاء الرسمي لسياسة الفصل العنصري، قد شهدت استمرار آثار تلك السياسة، وهنا ذهب مانديلا للقول إنه سيجعل من تنوع شعب جنوب أفريقيا مصدر قوة وليس ضعفا، عندما قال: "كانت رؤيتنا للديموقراطية محكومة بمبادئ من بينها مبدأ يقول: إنه لا يجوز أن يتعرض أي شخص أو تتعرض أي مجموعة من الأشخاص للاضطهاد أو الإخضاع أو التمييز بسبب العرق أو الجنس أو الأصل الإثني أو اللون أو العقيدة، وما إن وصلنا إلى السلطة حتى قررنا اعتبار تنوع الألوان واللغات مصدرًا للقوة، بعد أن كان يستخدم في الماضي للتفرقة بيننا، لقد ضمنا أن القانون الأساسي للبلاد – دستور وميثاق حقوق المواطنين – يعزز الوحدة الوطنية، ويوجه اهتمامًا خاصًا إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية....ونحن نُدرك تمامًا أن حريتنا وحقوقنا لن تكتسب معناها الكامل إلا عندما ننجح معًا في التغلب على انقسامات ماضينا وإجحافاته، وفي تحسين حياة الجميع وبخاصة الفقراء. اليوم نبدأ في حصاد بعض النتائج التي غرسناها في نهاية مجاعة جنوب إفريقيا، ثمة كثيرون في المجتمع الدولي ممن راقبوا عن بُعد كيف تحدى مجتمعنا الشؤم بنزاع لا ينتهي،.. يتكلمون عن معجزة، لكن أولئك الذين شاركوا في عملية التحول إلى ما نحن عليه الآن، سوف يعرفون بالتأكيد أن ذلك التحول كان نتيجة قرار اتخذه بشر".(٢٢)

إن تجربة التحديث التي انطلقت من قاعدة التسامح مع أوضاع سياسة ما قبل العام ١٩٩٠، انما أسست لمرحلة انتقالية حساسة مضمونها الانتقال من أعمال الانتقام والثأر إلى أعمال العدالة الاجتماعية، التي تم اقرارها عام ١٩٩٥ والتصديق على أعمالها عام ١٩٩٨، بالتسامح مع الانتهاكات ذات الدوافع السياسية بما يضمن استقرار البلاد(٢٣)، وهي تجربة استطاعت أن تضمن للدولة التحديث والنهضة، وفقاً لأسس ديموقراطية، تضمن العدالة الانتقالية والعدالة الاجتماعية لكل الافراد.

المطلب الثاني : تأثير عدم الاستقرار على التنمية في العراق

قدر تعلق الأمر بحالة بلد مثل العراق، الذي تعرض الى هجمة بربرية من قبل التنظيمات الارهابية، سبقتها أعمال عنف داخلية وعلى مستويات عدة، شكلت جميعا حالة من عدم الاستقرار الداخلي، فإن حالة عدم الاستقرار هذه أثرت على التنمية فيه بشكل كبير، لدرجة التراجع الذي شهده البلد على مستوى تقديم الخدمات، وإعادة بناء البنية التحتية التي عانت كثيراً بسبب الحروب.

لقد كان من المفترض أن يحقق العراق طفرة واسعة في التنمية الاقتصادية نابعة من ارتفاع مستوى الدخل الاجمالي ورفع العقوبات الدولية عنه بعد الحصار الدولي الذي استمر منذ العام ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٣، ومع انفتاح الدول على العراق، لكن الذي حصل عكس المتوقع تماماً، إذ عانى العراق من تراجع كبير في عملية التنمية كان سببه الأساس الارهاب الذي ادى لعدم الاستقرار الأمني، والفساد الذي أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي.

وبعد العجز الكامل من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة عن تحقيق التنمية في المجالات الرئيسة الثلاث، وهي التعليم والصحة ودخل الفرد، حاولت وضع استراتيجيات وخطط لتجاوز تلك العقبات لكنها لم تنجح لحد الآن ونحن في العام ٢٠٢١ في تجاوز الازمات المتكررة.

لقد قاد عدم الاستقرار الى التأثير في مفاصل التنمية العراقية الثلاث وكالاتي:

١- أثر عدم الاستقرار على الواقع التعليمي في العراق

أدت أعمال العنف والعمليات الارهابية إلى تقليص الموارد الحكومية من ناحية، وإعطاء الأولوية للأنفاق العسكري من ناحية أخرى ، مما ألحق ضرراً كبيراً في قطاع التعليم ، إذ توقف نمو وتوسع اعداد المدارس الحكومية بالتوازي مع النمو الديموغرافي المتواصل ، وقد انخفض عدد المدارس بشكل عام في العراق ولاسيما المناطق الريفية ومناطق السكن العشوائية ، وكذلك انخفض عدد المدارس للإناث مقارنة بعدد مدارس الذكور ، مما أسهم بزيادة الفجوة بين الجنسين في معدلات الالتحاق المدرسي. وبسبب الحروب دُمر عدد كبير من المدارس ، وبلغت نسبة الأبنية المدرسية ذات الدوام الثنائي (٣٠ %) ونسبة (٦ %) لذات الدوام الثلاثي ، أما بالنسبة للمباني المدرسية التي تحتاج إلى ترميم فقد بلغت نسبتها (٦٠ %) والمدارس غير الصالحة (١٨ %) ومدارس الطين (٥ %) .[٢٤]

٢- أثر عدم الاستقرار على الواقع الصحي في العراق

لا يخفى التأثير السلبي الكبير للحروب وعدم الاستقرار على تنمية المجال الصحي، إذ أن عدم الاستقرار السياسي يعد فاعلاً سلبياً تجاه الاخفاق والتردي في مؤشرات التنمية الصحية ، حيث الانتشار غير المتكافئ للخدمات الطبية والرعاية الصحية ، وتفشي عدد من الأمراض المستوطنة.

ويمكن قياس تردي التنمية الصحية من خلال مؤشرات عدة، ولنبدأ بمعدل عمر الانسان في العراق، الذي تراجع عن مستويات العمر في دول الجوار الأخرى، إذ بلغ في العراق (٥٨,٦) سنة ، وهو الأدنى مقارنةً مع

دول الجوار التي فاقت هذا المتوسط على الاقل ب (١٠) سنوات عما هو في العراق ، ففي الكويت بلغ متوسط العمر (٧٧) سنة ، و (٧٢) سنة في كل من السعودية والأردن ، ويمثل هذا المتوسط مؤشراً مهماً عن تطور الصحة العامة ، فهو يميل إلى الارتفاع عند تطور الرعاية الصحية ، كما ينخفض بسبب الحروب أو نقص تلك الرعاية. [٢٥]

ويلحظ في الواقع الصحي العراقي أيضا تعرض مصادر المياه للتلوث ، إذ أشارت احصاءات وزارة الصحة العراقية إلى إن الذين يحصلون على مياه أمنة في العراق حوالي (٨٩ %) من السكان ، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي ، إذ بلغت (١٠٠ %) في جميع دول المجلس عدا المملكة العربية السعودية ، إذ بلغت هذه النسبة (٩٧ %) ، وسلطنة عمان التي تعد صاحبة أقل نسبة في توفير مياه الشرب الأمنية بين دول المجلس، والتي بلغت (٩٦ %) ، وفي الدول غير النفطية بلغت في الأردن (٩٧ %) ، وكانت نسبة الحصول على مياه أمنه في العام (٢٠١١) في العراق على مستوى الحضر (٩٧ %) في الريف (٦٧ %).

ولم تتحسن الأوضاع الصحية في العراق، بل هي تمر في ظروف أسوأ، ولعل ما حصل في مستشفى ابن الخطيب عند احتراقه في بغداد ووفاة اكثر من ١٥٠ شخصاً دلالة واضحة على حجم التردي الصحي في العراق.

٣- أثر عدم الاستقرار على المستوى المعيشي و مستوى الدخل في العراق

أدى تردي الوضع الاقتصادي في العراق بعد الحروب المتتالية التي جلبت الدمار للبنية التحتية وتدهور الناتج المحلي الإجمالي وشيوع البطالة وارتفاع معدلات التضخم ، الى جعل شبح الفقر يهدد جميع مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة انضمام ما يقارب ال (١١ %) من الشعب العراقي إلى دائرة الفقر حسب تقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية بحلول عام (٢٠٠٠) . وبعد عام (٢٠٠٣) ادى عدم الاستقرار الأمني وعمليات التهجير القسري للمواطنين من محافظاتهم ومدنهم والتفجيرات الارهابية إلى ارتفاع نسب الفقر حتى وصلت إلى (٢٣ %) عام ٢٠٠٧ .[٢٦]

لقد تولد عن هذا التراجع مشاكل اجتماعية خطيرة عبر علاقة تبادلية بين التنمية وعدم الاستقرار، فإذا أثرت الثانية سلباً في الأولى فإن فقدان الاولى زاد من معدلات الثانية، وفق نمط التغذية العكسية. وعلى سبيل المثال أسهمت زيادة معدلات الفقر في العراق في تولد ظواهر سلبية جديدة لم يعهدها المجتمع العراقي سابقا، ومنها

استغلال الاطفال الفقراء في التجنيد ضمن المجاميع الارهابية ، أو ظاهرة الاتجار بالبشر (الرق الابيض). فقد أشارت بعض التقارير إلى أن أطفال الأسر الفقيرة في مناطق العراق ذات الأوضاع الأمنية المتردية ، قد أصبحوا هدفاً سهلاً لإغراءات الجماعات الإرهابية . ففي تقرير مهم نشرته إحدى الصحف العراقية أن تلك الجماعات لجأت إلى تجنيد الأطفال دون سن (١٤) سنة من العمر ، وإن محاولاتها بدأت منذ عام ٢٠٠٦ حيث شكلت تنظيماً عُرف باسم طيور الجنة، وأشار قائد عسكري عراقي إلى اعتقال أطفال عدة من المنضوين تحت هذا التنظيم، والى أن عمليات انتحارية أو أعمال عنف شديد قام بها عدد من هؤلاء الأطفال، وأن تلك الجماعات الإرهابية تستغل وجود الأطفال في القرى النائية الفقيرة حيث الأوضاع المعيشية متدنية فتعرض على الأطفال المتسربين من المدارس والعاطلين في بعض المهن مبالغ كبيرة لمساعدة أسرهم مقابل المشاركة في الأعمال الإرهابية . والى جانب هذا فإن تلك الجماعات تعد للأطفال برامج تثقيف وغسيل دماغ يصبح معها القتل والعنف سلوكاً مبررة تارة باسم الدين وتارة أخرى باسم الانتقام . وقد تعمد تلك الجماعات تخدير الأطفال خصوصا حين تزجهم في أعمال انتحارية . تترافق مع هذه المحاولات الإجرامية ، محاولات أخرى لتجنيد النساء الفقيرات ، وخصوصاً اللواتي قتل أزواجهن وأخواتهن أو أبناءهن جراء أعمال العنف، فضلاً عن ان ابناء الأمهات الانتحاريات يصبحون ـ مستقبلا ـ من العاملين في خدمة الجماعات الإرهابية ايضا .[٢٧]

ومن المشاكل الخطرة أيضا التي رافقت غياب التنمية في العراق بروز ظاهرة الرقيق الأبيض في العراق، إذ يشير التقرير الذي نشرته جريدة الصباح الحكومية العراقية الى ان ضعف تطبيق القانون، وعدم السيطرة على الحدود وانتشار الفساد عوامل تضاعف أزمة تهريب الأطفال في العراق، إذ تختطف أعداداً من الأطفال لا حصر لها كل سنة، ويجرى بيعهم داخل العراق او خارجه . وتنتهز العصابات قلة تكاليف شراء الأطفال الرضع فتقوم بتهريبهم إلى خارج العراق، ومع أن من الصعب الحصول على أرقام دقيقة لعدم وجود اجراءات الحصر الحالات فإن وكالات الإغاثة وأجهزة الشرطة تقول إن أعداد الأطفال المهربين قد تضاعفت بحدود الثلث منذ عام ٢٠٠٥ لتصل إلى (١٥٠) طفلاً في السنة على الأقل . ويذكر أحد ضباط الشرطة أن ما لا يقل عن (١٥) طفلاً يُباعون كل شهر داخل العراق أو خارجه، وتستخدم هذه العصابات وسطاء وممثلين مزيفين من منظمات مجتمع مدني تدعي العمل لصالح الطفولة ، كما أن موظفين يهيئون الوثائق المطلوبة كشهادات الولادة وتغيير الأسماء ، وجوازات السفر ولذلك تبدو الأمور طبيعية حين يصل الأطفال إلى

المطارات أو الحدود البرية . ويبدأ التجار عملهم بدراسة أحوال أسرة الطفل، وهي في العادة أسرة معدمة، يتم أغرائها بمبلغ من المال لتشجيعها على بيع واحد أو اكثر من أطفالها. [٢٨]

لقد أفرز غياب التنمية وتعدد المشاكل التي يعاني منها العراق الى أن يحتل مراتب عليا ضمن مؤشر الدول الهشة او الدول الفاشلة (ينظر الجدول المرفق)، الذي يتضمن ١٢ معيارا للتصنيف وهي، الجهاز الامني، النخب الفئوية، التظلم الجماعي، الانحدار الاقتصادي، اللامساواة الاقتصادية، هجرة البشر والعقول، شرعية الدولة، الخدمات العامة، حقوق الانسان، الضغوط الديموغرافية، اللاجئون والنازحون والتدخل الخارجي.

لقد حاولت الحكومة التصدي لغياب التنمية ومواجهة المشاكل المترتبة عليها، فقام مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٩ بالمصادقة على أطلاق وثيقة (استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق) التي استكملت بعد جهود حثيثة، استغرقت أكثر من ثلاث سنوات ، تمثلت في المسح الاجتماعي او الاقتصادي للأسرة في العراق وتشكيل لجنة عليا من ممثلي الوزارات والأخصائيين وخبراء دوليين لتحديد خط الفقر وخصائص الفقراء وتوزيعهم الجغرافي على خارطة العراق، وقد أصبحت الوثيقة بعد اقرارها جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠- ٢٠١٤) التي أطلقت في الرابع من تموز ٢٠١٠[٢٩]، باعتبار هذه الاخيرة الخطة الاولى من بين ثلاث خطط شاملة لتحقيق التنمية وهي كالاتي:

١- خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠- ٢٠١٤

انطلقت هذه الخطة ع أساس رسم منهجي لجعل التنمية الاقتصادية هدفاً لها والمستدامة هدفا للنمو ، والانتقال من الادارة المركزية للاقتصاد الى نظام اقتصاد السوق والمنافسة التي ستمنح القطاع الخاص المحلي والأجنبي الدور الكبير في الاسهام بعملية التنمية ، كما سعت الخطة الى تعزيز نظام وقوانين الاستثمار وتطوير الأنظمة المالية والمصرفية ، والعمل على تنويع الاقتصاد ومحاولة نقله من كونه اقتصاد يعتمد بشكل أساسي وكبير على ايرادات النفط الى اقتصاد تساهم فيه القطاعات الأخرى وخصوصا الزراعي والصناعي بالعمل على زيادة الإنتاج الزراعي، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك زيادة اسهام الصناعات التحويلية في الناتج الإجمالي. وقد ترافق مع هذه الخطة وضع استراتيجية جديدة الغاية منها معالجة السياسات السابقة التي لم تحقق نجاحاً في النهوض بالواقع الاقتصادي والصناعي والزراعي ، وقد تم تحديد عام ٢٠١٣ كنقطة انطلاق لها لتتوازى سياستها مع الخطة التنموية للسنوات٢٠١٤ – ٢٠١٨ .[٣٠]

٢- خطة التنمية للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٨

جاءت هذه الخطة على اساس تصحيح ما ورد من هفوات في الخطة السابقة وكذلك تنفيذ ما ورد في استراتيجة عام ٢٠١٣ التي عالجت أربعة محاور رئيسة وهي:

أ – تشجيع الشراكة الاستراتيجية مع المستثمرين الأجانب .

ب – تغيير هياكل القطاع الصناعي لصالح القطاع الخاص .

ج – بناء بنية تحتية لدعم الصناعة .

د – التقليل التدريجي من الدور المركزي في التخطيط .

وقد انطلقت الخطة للعمل على أن تكون مدخلاً لتغيير هوية الاقتصاد العراقي ليتحول الى اقتصاد انتاجي ، وكذلك من أن تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد على أساس التحول اقتصاد السوق ، وقد اعتمدت الخطة على مبادئ محددة من أهمها التنوع في الاقتصاد العراقي وموارده الاقتصادية والمالية ، وتطبيق اللامركزية في العراق مع وجود مؤسسات منتخبة تتمتع بالشخصية المعنوية ، وتشجيع الاستثمار في مجال البيئة . كما وضعت الخطة مجموعة من الأهداف أهمها بناء أسس الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك بنسبة إسهام ٧٩ % مقابل ٢١ القطاع الخاص من أجل نجاح التحول التدريجي الى اقتصاد السوق ، وهدفت الخطة أيضاً الى خلق حالة من الاستقرار الاقتصادي والانسجام بين السنتين المالية والنقدية والسيطرة على التضخم، كما ركزت الخطة على دور القطاع الخاص مجال الاستثمارات وخلق فرص العمل.[٣١]

٣- خطة التنمية للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٢

انطلقت هذه الخطة كما سابقتها لتتجاوز معوقات الفشل بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية التي واجهتها ، واستمر التركيز على جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال وإتاحة الفرص للجميع في ظل منافسة حقيقية ، وفقا للحكومة الرشيدة[٣٢] . وقد أشارت الخطة الى التحديات الاقتصادية المتمثلة بتردي مناخ الاستثمار بسبب الأوضاع السياسية والقانونية والتشريعية التي تعيق حركته في البلد ، وعدم نجاح الخطط السابقة في تنويع مصادر الاقتصاد ، واقتصاره على القطاع النفطي الذي ازدادت نسبة الاعتماد عليه من ٥١ بالمئة عام ٢٠١٠ الى ٥٥ بالمئة عام ٢٠١٥ ، وفي المقابل فإن إسهام القطاعين الزراعي والصناعي انخفض الى النصف تقريبا في الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فقد اتجهت

الخطة لوضع مجموعة أهداف تضمّنت تحقيق الإصلاح الاقتصادي وارساء أسس الحوكمة الرشيدة، وتوفير متطلبات الاستثمار بشكل كامل وتعزيز دور القطاع الخاص وخفض معدلات البطالة والاعتماد على اللامركزية ورفع معدلات النمو الاقتصادي[٣٣]

بيد أن كل تلك الخطط باءت بالفشل، ولم تحقق الأهداف المرجوة أبداً، لا سياسيا ولا اقتصادياً، وهنا – لغرض اكتمال الصورة الكلية لتوضيح أسباب تأخر التنمية في العراق — من المهم معرفة أن سبب التاخر ليس داخلياً فقط، فعدم الاستقرار مرتبط ايضا بتداخل العوامل الداخلية مع الاقليمية مع الدولية، ذلك أن أثر المسببات الاقليمية والدولية في إعاقة جهود الاستقرار التي غالباً ما تكون من القوة والتأثير بحيث تتغلب على فاعلية التفاهمات المحلية، وتكون سبباً في تأجيج الصراع ، بالتالي أن وصول المجتمعات المتصارعة إلى درجة من التفاهم والوعي بضرورة التعايش المشترك غالباً ما يكون عرضةً للانهيار بفعل البيئة الاقليمية والدولية، إن كانت اتجاهاتهما المصلحية متعارضة أو غير متوافقة مع حالة التسامح المحلي.

إن المهتمين بدراسة الصراع المحلي (Local Conflicts) اشاروا الى قضيتين أساسيتين تبعاً للتأثير والتأثر بين الداخل والخارج وحددوا مستويين ، في تشخيص ميكانيزمات الصراع بهدف وضع الحلول والمعالجات التي تُسهم في الاستقرار:

المستوى الأول: (الداخل المؤثر)يقوم على أساس أن الصراع المحلي تكون له آثار خارجية تطال دول الجوار، وتؤثر حتى في الاستقرار الاقليمي، وغالباً ما تكون المتغيرات الاثنية والقومية والعرقية أسباباً رئيساً في ظهور هذا المستوى من الصراع .[٣٤]

المستوى الثاني: (الداخل المتأثر) ضمن هذه النقطة يمكن رد مسببات الصراع الداخلي الى الصراع الاقليمي الذي يشتد بفعل التناقض بين إرادات أطراف محددة في التوجهات الاستراتيجية ومصالحهما المعلنة، وهذه الحقيقة التي توحي بتأثير صراعات البيئة الاقليمية على الدولة الوطنية هو ما يطلق عليه بـ(لعنة الجوار)[٣٥]. ومن غير الممكن أن تتأثر البيئة الداخلية بمجريات الصراع الاقليمي ما لم تتوافر متغيرات مساعدة مثل التشابك بين الداخلي والإقليمي في المتغيرات الإثنية والعرقية والطائفية

إن المعضلة الأكبر التي تواجهها جهود تحقيق الاستقرار في العراق تكمن في التداخل المعقد بين الصراع الاقليمي من جهة، والتنافس أو الصراع الدول الاقليمي من جهة أخرى، وكمؤشر يدل على درجة

التعقيد في الوضع العراقي بفعل هذا الصراع، إن الانتصار على تنظيم (داعش) كان يفترض أن يؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار الداخلي وإعادة البناء، إلا أنه أدى إلى تصاعد في درجة النوع الثاني من الصراع بفعل المخاوف الإقليمية من نفوذ دولة معينة في مرحلة ما بعد داعش في العراق.

وبغض النظر عن طبيعة الأدوات المتعددة التي توظفها الأطراف الخارجية في تعزيز النفوذ السياسي في العراق أو مدى نجاح هذه الجهود، فإن ما لا يمكن تجاهله أن التنافس بين تلك القوى سيؤثر حتماً على الوضع الداخلي للعراق وقد يكون عائقاً في تحقيق الاستقرار .

وبالتأكيد أن هذا التنافس الإقليمي الممتد على صعد عدة ستكون له انعكاسات حتمية على الاستقرار السياسي في العراق، وعلى جهود بناء السلام، فأول شرط يفترض توفره لتحقق بناء السلام هو الاستقرار الداخلي والاستثمار في البنى الاقتصادية من أجل إزالة المسببات التي تدعو الى الاحتجاج والشكوى من الحرمان، والتي غالباً ما تكون مقدمة لنشوب الصراع المحلي، ويبدو أن عملية إعادة الاعمار التي تعد مدخلاً أساساً لبناء السلام، تواجهها العديد من العقبات، فقد قدر البنك الدولي حاجة العراق الى إعمار مدنه في مرحلة ما بعد (داعش) بحدود (٨٨) مليار دولار، ولم تقدم الدول المشتركة في مؤتمر الدول المانحة في الكويت عام ٢٠١٨ سوى (٣٠) مليار على شكل استثمارات، وليست دفعات نقدية، وهو مبلغ لا يمثل نسبة (٤٠%) من الحاجة الكلية.[٣٦]

وبما أن العلاقة متبادلة بين الاستقرار والتنمية، فعندها يصبح الوصول للاستقرار بمختلف اشكاله أمراً لازماً ليكون قاعدة نحو الانطلاق للتنمية، وفي هذا الصدد نتفق مع تلك الرؤية التي تطرح مجموعة نقاط لإرساء أسس الاستقرار في العراق وهي :[٣٧]

١- وضع خط للتقليل من البطالة والقضاء على الفقر.

٢- محاربة الأفكار المتطرفة.

٣- نشر ثقافة الحوار وتقبل الآخر.

٤- نشر ثقافة السلام.

٥- تطوير مستوى التعليم.

٦- بناء علاقات دولية رصينة.

٧- سياسة داخلية قوية.

٨- دعم ومراقبة منظمات المجتمع المدني.

٩- تفعيل دور المرأة والشباب في المجتمع.

١٠- تفعيل دور السلطة القضائية.

مما تقدم نستنتج أن أمام العراق خطوات ليست بالسهلة أو القصيرة من أجل إرساء الاستقرار المفضي الى نجاح الخطط التنموية، فالاستقرار هو ليس الامن وحده بقدر ماهو عملية تكاملية تضم بداخلها فروعا متعددة، ومن المهم أن يستمر السيد رئيس الوزراء الحالي بمحاربة الفساد؛ لأنه والارهاب صنوان من حيث التأثير السلبي، وبدون ذلك فإن الحديث عن تنمية حقيقية سيبقى حبيس هذه الأوراق البحثية وغيرها من الأعمال الفكرية التي تقدم رؤاها للحكومة لأجل تصحيح الأخطاء العظيمة التي رافقت سنوات من سبقها منذ عام ٢٠٠٣ والى الوقت الحاضر.

الخاتمة

تناولت الدراسة بقسميها النظري والتطبيقي العلاقة بين عدم الاستقرار والتنمية وهي علاقة عكسية متبادلة، فكلما زاد فقدان الاستقرار تأثرت التنمية سلباً ، والعكس صحيح.

ولأن دولاً كثيرة تفهم أهمية هذه المعادلة، فإنها عمدت الى تحقيق الاستقرار بمختلف أشكاله ثم الى تبني خط التنمية المتسارعة ، وقدد حققت نجاحاً واسعاً بذلك، ولذلك فإن البحث ركز على تجربتين مهمتين في التنمية والتحديث، وصولاً الى التنمية المستدامة، وهما تجربتي البرازيل وجنوب افريقيا.

أولا: النتائج

إن العراق ، وعلى العكس من تلك التجربتين، وبسبب عدم الاستقرار الذي لازمه منذ التغيير في ٢٠٠٣، فشل الى حد كبير في تحقيق التنمية المطلوبة، رغم رصده لثلاث خطط تنموية استمرت منذ ٢٠١٠ ولغاية الوقت الحالي ٢٠٢١، متأثراً بأسباب كثيرة كلها أفضت لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني .

إن تجاوز هذه الحالة أصبح أمراً لازماً على الحكومة العراقية، ومن أبرز الأمور التي على الحكومة مواجهتها بشجاعة: سلطة الأحزاب السياسية في توجيه الاقتصاد، القضاء على الصراعات السياسية السلبية، مواجهة ملف الفساد بحزم وبشجاعة، تقليل تأثير الاطراف الاقليمية والدولية في الشأن العراقي، رسم استراتيجيات حقيقية والاستعانة بخبراء دوليين ورصد تجارب الدول الأخرى والاستفادة منها، والشجاعة في اتخاذ القرار . وقطعاً إن توفرت هذه الأمور سيكون العراق قادراً على تجاوز سلبيات المرحلة الحالية وتحقيق التنمية المنشودة.

ثانيا: المقترحات

١- اطلاق خطة تنموية شاملة في كل المجالات تمتد لعشر سنوات يقف في مقدمتها تنويع مصادر الايرادات العراقية.

٢- الإنهاء الكامل لتدخل الأحزاب في الحياة الاقتصادية.

٣- التصدي الشجاع والحكيم لكل حيتان الفساد واعتقالهم وتخييرهم بين إرجاع الأموال مقابل حرياتهم أو السجن المشدد.

٤- البدء بثورة في الانتاج الصناعي تتضمن إعادة تشغيل المصانع المغلقة.

٥- البدء بثورة في الميدان الزراعي تتضمن توفير المستلزمات الكاملة للفلاحين لا سيما الأسمدة الزراعية بعد إعادة تشغيل معمل عكاشات لإنتاج الأسمدة الكيمياوية المغلق منذ الاحتلال عام ٢٠٠٣ الذي كان يغطي حاجة الفلاح العراقي شبه الكاملة من الأسمدة قبل ٢٠٠٣.

٦- التوسع في انتاج الثروة السمكية .

٧- الحفاظ على بساتين النخيل وإيقاف تجريف البساتين وتحويل أراضيها لجنس الأراضي السكنية.

٨- تخفيض سعر صرف الدولار مع التحكم بمزاد العملة من خلال مقارنة مبالغ الاستيرادات مع المبالغ المباعة للتجار، ومحاسبة التجار الذين يتصرفون بالأموال بغير الاستيراد.

٩- توفير فرص العمل عبر بناء الأكشاك المجازة والتوسع فيها خارج نطاق العاصمة وإيجارها للشباب بأسعار بسيطة.

١٠- البدء الفعلي ببناء العاصمة الادارية الجديدة في أطراف بغداد مع الحفاظ على الطبيعة الديموغرافية للسكان كما هي، من أجل عدم تحويل السكان الذين سيتم تعويضهم عن أراضيهم الى أعداء لعملية التنمية وذلك بتعويضهم بأراضي داخل العاصمة نفسها .

١١- تشريع قانون من أين لك هذا، ومحاسبة كل المسؤولين السياسيين عن الأموال التي لم يصرحوا بها وجعل العام ٢٠٠٣ عاماً فاصلاً للمحاسبة القانونية.

١٢- تفعيل سلطة القضاء في إيقاع العقوبات بالمسؤولين الفاسدين وجعل محاكماتهم علنية .

المصادر والمراجع:

[١] - فاضل الصفار ، الحرية السياسية ، دراسة مقارنة للمعالم والضمانات ، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر ، بيروت. ، ٢٠٠٩، ص ٣٤

[٢] - عادل ناصر، ازمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥، ٢٠١٤، ص ٢١٦.

[٣] - لبنى خميس مهدي، الامن الاقليمي واثره على الامن الوطني، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد ٤، كانون الاول ٢٠١٧، ص ٧٣

[٤] - حسين عبد فياض، ظاهرة عدم الاستقرار في دول العالم الثالث، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، العراق، العدد ٢٧، ٢٠١٤، ص ٥٧٠

[٥] - عدنان عبد الامير مهدي، عدم الاستقرار السياسي في التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد ٧، ٢٠١٩، ص ٣١

[٦] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[٧] - المصدر نفسه، ص٣٢

[٨] - عدنان عبد الامير مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٢-٣٣

[٩] - صديقي العربي، قطر وترشيد الحوكمة والمجتمع...، ضمن كتاب: تجربة الحكم الرشيد في قطر دوافع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي(تحرير : العنود احمد ال ثاني، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٨، ص ٤٢

[١٠] - عمر البوبكري، تجربة الحوكمة في قطر وبناء مؤسسات المجتمع الراشد، ضمن كتاب: تجربة الحكم الرشيد في قطر دوافع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

[١١] - عدنان عبد الامير مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٥-٣٧

[١٢] - محمد كامل عارف، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، العدد ١٤٢، ١٩٨٩، ص ٤١٣.

[١٣] - عماد الشيخ داود و علي عبد العادي المعموري، التنمية والامن الوطني: دراسة في التاثيرات المتبادلة، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد٨، كانون الاول ٢٠١٩، ص ص ٣٧-٣٩

[١٤] - صفاء حسين علي و ازهار عبدالله حسن توظيف العامل الاقتصادي في تعزيز اسس السلام الموصل انموذجا، المؤتمر الدولي السادس، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، ٢٢-٢٣/٤/ ٢٠١٩ ص ص٧ - ١١ .

[١٥] - عامر هاشم عواد ، العلاقة بين الامن والتنمية : دراسة حالة العراق ، ورقة مشاركة في المؤتمر الدولي حول الامن في الشرق الاوسط، بكين ، ٢٧-٢٨/ ١١ /٢٠١٩، ص ٣

[١٦] - أندرو فيشر، الدين والنمو في البرازيل، ترجمة عروة درويش، بتاريخ: ٢١ ايار ٢٠١٨، على الرابط: **http://kassioun.org/reports-and-opinions/item**

[١٧] - محمد صادق إسماعيل، التجربة البرازيلية... قراءة في تجربة لولا دي سيلفا، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣، ص١١١.

[١٨] - ينظر مثلا: صدفة محمد محمود، التجربة النهضوية في البرازيل، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، ٢٠١٤، ص٨٥ وما بعدها. وايضا:

Efobi Uchenna, Matthias Nnadi, Economics and Political Implications of International Financial Reporting Standards, Business Science Reference,2016, p:306-307.

[١٩] - باتريز ماتوس- مورين سانتوس، البرازيل، من استراتيجية النمو الشاملة البرازيلية إلى اهداف التنمية المستدامة، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٦، جامعة النهرين، ٢٠١٩، ص٢٩٩-٣٠٢.

[٢٠] - كوثر عباس الربيعي، نهضة دول امريكا الجنوبية: دراسة حالة البرازيل، مجلة السياسية والدولية، العدد ٣٥ و ٣٦، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧ ، ص١٢١

[٢١]-محمد صديق اسماعيل، تجربة جنوب أفريقيا: نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ٨.

[٢٢]-تقرير التنمية الانسانية، ٢٠٠٤، تحديات للحرية الثقافية، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤، ص٣٢-٣٣. وايضا: ياسر الغرباوي، تجربة جمهورية جنوب إفريقيا فى العدالة الإنتقالية، بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٣، على الرابط: **https://www.noonpost.com/content**

[٢٣] - خميس دهام حميد، العدالة الانتقالية دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب افريقيا والعراق، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص٣٠-٣١.

[٢٤] - نبيل جعفر عبد الرضا، مروة عبد الرحيم عباس، التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق ١٩٨٠-٢٠١١، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥، ص٧٨.

[٢٥] - كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق، دار للعلوم، ٢٠١٣، ص ٢٦٤.

[٢٦] - عدنان فرحان عبد الحسين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٠٤

[٢٧] - تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال (تقرير)، صحيفة المشرق البغدادية، العدد ١٥٤٦، ١٦ حزيران ٢٠٠٩

[٢٨] - صحيفة الصباح البغدادية - العدد ١٦٤٣، ١٧ نيسان / ٢٠٠٩

[٢٩] - د. كريم محمد حمزة، مشكله الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بيت الحكمة، ٢٠١١ ص ٥.

[٣٠] - جمهورية العراقي وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤

[٣١] - جمهورية العراق وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية٢٠١٤-٢٠١٨

[٣٢] - وهو مالم يحدث ايضا، ومن يراجع موقع السفارة الامريكية ويبحث عن سبب احجام الشركات الامريكية الكبرى سيجد ان الولايات المتحدة وضعت الفساد والارهاب كخطان متوازيان لاحجام تلك الشركات عن الاستثمار في العراق، اذ اورد الموقع الرسمي للسفارة الامريكية وتحت عنوان " **Investment Climate Statement – Iraq**" الاسباب الاتية لضعف الاستثمار الامريكي في العراق وهي:

أ- الحالة الامنية التي عاشها العراق منذ الاحتلال والتي تفاقمت سوءا مع مجيء تنظيم داعش، ان ضعف الامن ادى بالشركات الامريكية للعزوف عن العمل في العراق على اعتبار ان راس المال جبان وان البيئة غير المستقرة تفقد العمل التجاري ميزته الربحية.

ب- عدم سهولة ممارسة الاعمال: فالتقارير الامريكية تشير الى ان العراق يحتل المرتبة (١٥٦) من بين (١٨٩) دولة عالميا في(سهولة ممارسة انشطة الاعمال) اي ان الاوضاع في العراق صعبة جدا في ممارسة الاعمال التجارية وهذا متاتي من الروتين الحكومي وبطء الاجراءات والحصول على الموافقات وعدم وجود حماية قانونية للشركات ، بالتالي اصبح هذا العامل طارد للشركات الامريكية للاستثمار في العراق .

ج- الفساد المالي: وتشير التقارير الامريكية الى ان العراق يحتل المرتبة (١٧٠) من اصل (١٧٥) دولة في مؤشر الفساد اي ان العراق يكون من اكثر الدول فسادا ماليا في العالم، وهذا العامل يضعف الى حد كبير امكانية استثمار الشركات الامريكية في العراق التي ترى فيه عاملا سلبيا لسمعة الشركات وقيمتها العالمية.

للمزيد ينظر: عامر هاشم عواد، العلاقات الاقتصادية العراقية الامريكية بعد العام ٢٠٠٣، ورشة عمل افتراضية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢١/٣/٢٨

[٣٣] - جمهور العراق وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨- ٢٠٢٢

[٣٤] - **Tadesse Berhe and Yonas Adaye, The impact of local conflict on regional stability, Institute for Security Studies (ISS), South Africa.**

[٣٥] - **Alberto Ades and Hak B. Chua, The Neighbor's Curse: Regional Instability and Economic Growth, Journal of Economic Growth, Vol (2), No (3), September, 1997, pp. 279-304.**

[36] - **Nazli Tarzi, A year after Kuwait conference, Iraq is no closer to reconstruction, The Arab Weekly, February 17, 2019, At: https://thearabweekly.com/year-after-kuwait-conference-iraq-no-closer-reconstruction.**

[٣٧] - د .شيماء عادل فاضل و د .علي طارق الزبيدي، مستقبل أمن العراق بعد ٢٠١٤، ورقة بحثية مشاركة ضمن فعاليات ندوة بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٨.